الأمم المتحدة

A/74/236

الجمعية العامة

Distr.: General
26 July 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٩ (ط) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

الانسجام مع الطبيعة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٧٣/٢٣٥، الذي طلبت فيه الجمعية إلى رئيستها أن تعقد، في دورتها الثالثة والسبعين، جلسة تحاور بشأن الانسجام مع الطبيعة احتفالا باليوم الدولي لأمّنا الأرض، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الرابعة والسبعين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

وشهد الحوار التفاعلي لعام ٢٠١٩ مرور ١٠ سنوات على اعتماد القرار الذي أعلن اليوم الدولي لأمنا الأرض (٦٣/٢٧٨)، وزيادة تعزيزه بأول قرار بشأن الانسجام مع الطبيعة الذي اعتمدته الجمعية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويبرز هذا التقرير الذي يحيي هذه الذكرى تطور وعي البشرية بعلاقتنا مع أمنا الأرض، وهو تطور جليّ في جميع أنحاء العالم تُظهره التشريعات والسياسات، والبرامج التعليمية، والمشاركة العامة، حيث يعمل الجميع بدافع الحاجة الملحة إلى حماية أمنا الأرض والانتقال إلى نموذج يركز على الأرض في النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

* A/74/150.

19-12800X (A) 160819 210819

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اتخذت الجمعية العامة القرار ٧٣/٢٣٥، وهو قرارها العاشر بشأن الانسجام مع الطبيعة (A/RES/73/235)، الذي طلبت فيه إلى رئيسة الجمعية أن تعقد، في دورتها الثالثة والسبعين، جلسة تحاور احتفالا باليوم الدولي لأمّنا الأرض في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، بمشاركة الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين وغيرهم من أصحاب المصلحة.

٢ – وعقدت رئيسة الجمعية العامة جلسة تحاور بشأن الانسجام مع الطبيعة في إطار موضوع ”العمل بنهج أمنا الأرض في تنفيذ برامج التعليم والعمل المناخي“، وكانت الجلسة من حلقتين للنقاش الأولى بشأن التعليم في إطار الانسجام مع الطبيعة، والثانية بشأن العمل المناخي في إطار الانسجام مع الطبيعة. وازداد إطار الحوار تحديداً بتقرير الأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة (A/73/221).

٣ – ووقف المشاركون في حلقتي الحوار[١] على التقدم الذي أحرز على مدى العقد الماضي من أجل الوصول إلى نموذج غير مرتكز على الإنسان أو نموذج محوره الأرض، مع التركيز على التشريعات والسياسات العامة، والتعليم، والمشاركة العامة في جميع أنحاء العالم. ويوجد كل ما قدموه من عروض ومداخلات في صفحة مخصصة على الموقع الشبكي للانسجام مع الطبيعة[٢].

٤ – ويستند هذا التقرير إلى العروض التي قدمها المشاركون في حلقتي النقاش، إضافة إلى المساهمات المقدمة من أعضاء من جميع أنحاء العالم في إطار شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة التابعة للأمم المتحدة[٣]. ويغطي هذا التقرير الإنجازات التي تحققت والتقدم المحرز خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى تموز/يوليه ٢٠١٩، مع بيان كيف أن زيادة الوعي والاهتمام الشديد بتغير المناخ ينعكس في المبادرات المتمحورة على الأرض في مجال التشريعات والسياسات العامة والتعليم.

ثانيا – احتفالا بعشر سنوات من اليوم الدولي لأمنا الأرض والانسجام مع الطبيعة

٥ – يصادف عام ٢٠١٩ الاحتفال بقراري الجمعية العامة المعتمدين منذ ١٠ سنوات[٤]، حيث أُعلن ٢٢ نيسان/أبريل يوماً دولياً لأمنا الأرض (القرار ٦٣/٢٧٨) وأُبرزت الحاجة إلى الانسجام مع الطبيعة (القرار ٦٤/١٩٦). وقد أقر هذان القراران بأن النموذج الحالي للتنمية المدمرة مُضر أيضاً بالطبيعة وبكرامة الإنسان على حد سواء. وأسهما في الاتجاه العالمي لمنح الطبيعة حقوقاً قانونية أو اعتباراً شخصياً.

٦ – وكما أكدت رئيسة الجمعية العامة في ملاحظاتها الافتتاحية في جلسة التحاور في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩ ”العناية بالطبيعة من العناية بالناس، واحترام دورات حياتهم“، ومن ”الحتمي التخلي عن

(١) سيلفيا بانيي، ودلفين باثو، وأنطونيو هيرمان بنيامين، وفرانك بيبو، ودافيد ر. بويد، وفاليري كابان، وفريدي ديلغادو، وثوماس إيغلي، وغابرييلا إسلافا، وسيليان لوهان، وإليزابيث ماكفيرسون، وماركي ميلر، وليام سي باكمار، ولويس أرماندو تولوسا فيابونا، ونغوزي أونويغبي وإيفان زامبرانا فلوريس. المنسق: أليساندرو بيليتزون.

(٢) www.harmonywithnatureun.org/dialogues.

(٣) www.harmonywithnatureun.org/experts.

(٤) في سياق النموذج المتمحور حول الأرض المتناوَل في هذا التقرير، ليست الطبيعة أو أمنا الأرض شيئاً أو ملكيةً وإنما هي شخص من أشخاص القانون، بشخصية قانونية، مُعترَف بقيمتها الجوهرية، ومن ثم جاء الحديث عنها بهذه الصفة طيلة التقرير. وجاء الاعتراف بها وترسيخها في الفقرة التاسعة والعشرين من ديباجة قرار الجمعية العامة ٧٣/٢٣٥.

استغلال الطبيعة بصورة جامحة غير مستدامة ولا محدودة، ووضع نموذج إنمائي قادر على احترام الدورة الطبيعية للنظم الإيكولوجية وقدرتها على التجديد والتجدد''.

٧ - وأكد جميع المشاركين في جلسة التحاور ضرورة توقير كوكبنا الحي والتحول على صعيد التشريع، والاقتصاد، والتعليم.

٨ - وأوضحت نائبة وزير البيئة والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وإدارة الأحراج والتنمية في بوليفيا أن بوليفيا منحت الطبيعة حقوقاً جماعية، حيث لا تتصور البشر على أنهم مجرد أفراد منفصلين، بل تعدُّهم فئات مجتمعية أيضاً؛ أي أفراداً ضمن نسيج معقد من النظم الثقافية والاقتصادية. ثم إن حقوق أمنا الأرض امتداد للحق في الحياة، وفي الإنجاب، وفي الماء وغير ذلك.

٩ - وأكد الممثل الدائم للهند أن العديد من الثقافات القديمة عاشت في انسجام مع الطبيعة، فدأبت على توقير النظم الإيكولوجية، تقتات منها وتحمي هبة الطبيعة المحيطة بها في الآن ذاته أيضاً. والواقع أن روح الهند كانت دائما العيش في انسجام مع الطبيعة.

١٠ - وشدد الممثل الدائم لبنغلاديش على ضرورة حماية وحفظ الكوكب الذي يغذينا ويرعانا وعلى أن روح السكان المحليين: ''العيش في انسجام مع الطبيعة'' أمر لازم لبقائنا جميعاً. وقال إن لشعب بنغلاديش حبلا سُرّيا يربطه بأمنا الأرض. ومنذ عهد موغل في القدم، ازدهرت الشعوب بخيرات الطبيعة. ولئن حدثت فيضانات وظواهر طبيعية أخرى، فإنها لم تنل من ارتباطهم الأصيل بأمنا الأرض''.

١١ - وأبرز الممثل الدائم لإكوادور أن دستور إكوادور لعام ٢٠٠٨ يعترف بالطبيعة كياناً حياً ذا حقوق، مما يعني أن وجودها وتعهدها وتجديدها أمر واجب احترامه وحمايته بفعالية. وعلى وجه الخصوص، يجب الحفاظ على دورات حياتها، مع ما يلازم ذلك من إصلاح وتعويض لأي أضرار تلحق بتلك الدورات.

١٢ - ''لم تعد الطبيعة مجرد شيء''، كما ذكر قاضي محكمة العدل العليا في البرازيل أنطونيو هيرمان بنيامين. '' ومنح الطبيعة حقوقا تجسيد لتغير جذري جرى الانتقال فيه من الحكمة القانونية التقليدية التي كانت تعد الطبيعة مجرد مجموعة من العناصر فصارت الآن ترى في الطبيعة معنى الحياة كلها وأساسها. وهذا التحول في النموذج، الذي كان فيما مضى موضوع الدوائر الفلسفية والأخلاقية، تجلى الآن في شكل نموذج قانوني''.

١٣ - وأضاف مدير الهيئة المتعددة القوميات لأمنا الأرض في بوليفيا قائلا إنه في عالم متعدد تنوعت فيه الأنطولوجيات، من اللازم تحويل النظرة النفعية للنظم الطبيعية. ''إذا كنا ندرك أن البشر جزء لا يتجزأ من الطبيعة، فعلينا أن نتجاوز الحديث عن الطبيعة في سياق معزول. وبالنسبة لبوليفيا، تجسد عبارة 'أمنا الأرض' مفهوماً لنظام حي معقد يشمل العالم الطبيعي ولكن يتضمن أيضا مختلف الثقافات الإنسانية وتأريخاتها''.

١٤ - وذكر سيليان لوهان، عضو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ومقررها المعني بالعدالة المناخية أن اللجنة تعمل على وضع مبادرة سياساتية ترمي إلى تحويل عمل الاقتصاد القائم على نهج أمنا الأرض من خلال تطبيق أدوات لتغيير المجتمع استنادا إلى نماذج اقتصادية تلبي الاحتياجات الإنسانية مع حماية الكوكب الذي نعتمد عليه جميعا.

١٥ - أما دلفين باثو، النائبة البرلمانية في الجمعية الوطنية بفرنسا ورئيسة حزب جيل الإيكولوجيا، فأكدت ضرورة تغيير علاقتنا الجماعية مع الطبيعة، الأمر الذي يستتبع خطوتين أساسيتين: الاعتراف بحقوق الطبيعة بحيث تكون البشرية جزءا لا يتجزأ من الطبيعة، والعناصر المكونة للطبيعة - الأنهار والغابات والأشجار والمحيطات والجبال - بوصفها من ذوي الحقوق القانونية.

١٦ - وكما قال البروفيسور نغوزي أونويغبي ''التعليم أداة حيوية في العلاقة بين البشر والطبيعة، وتترتب على ذلك آثار على صعيد تغير المناخ العالمي'' و ''هذا النوع من التثقيف يمكن أن يُكتسب بشكل رسمي أو غير رسمي، وفي جميع مراحل العمر''.

١٧ - وأوصى البروفيسور ديفيد ر. بويد، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة، بثلاث خطوات للتعجيل بالتقدم صوب مستقبل مستدام وهي: تدريس الوعي الإيكولوجي، وتعزيز الحق في العيش في بيئة صحية ومستدامة، والاعتراف بحقوق الطبيعة.

١٨ - وأكد البروفيسور أليساندرو بيليتزون، ميسر الحوار، في معرض بياناته الختامية أن المناقشة الجماعية على نطاق أوسع لموضوع الانسجام مع الطبيعة يساهم في تعزيز النموذج المتمحور حول الأرض، عمقاً وتنوعاً ونطاقاً. وشدد على أن القانون والتثقيف أساسيان لتطوير النموذج، وبذلك يحصل تحول دلالي أنطولوجي جذري نحو إعادة تعريف للمفهوم القانوني للعالم غير البشري.

١٩ - ويتضمن الفرع التالي المنجزات والمبادرات الحالية التي تمت خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى تموز/يوليه ٢٠١٩ من وحي برنامج الأمم المتحدة للانسجام مع الطبيعة. ومن خلال التطورات التي جرت على صعيد التشريعات، ووضع السياسات، والتثقيف النظامي وغير النظامي والمشاركة العامة، يتجسد التزام متزايد لدى الكثير في المجتمع العالمي، خلال السنوات العشر الأخيرة، بتحول فكري من النموذج المتمحور حول الأرض إلى العيش في انسجام مع الطبيعة.

ثالثا - القوانين والسياسات المتمحورة حول الأرض[٥]

٢٠ - ما فتئت الحكومات الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم تعتمد قوانين تعترف بحق الطبيعة والعالم الطبيعي في الوجود والازدهار. وفي كثير من الحالات، تكون هذه القوانين الجديدة ثمرة للتعاون بين المنظمات غير الحكومية ورابطات المجتمع المدني، والمشرعين والهيئات التشريعية، حيث تعمل معا على صياغة واعتماد وتنفيذ قوانين تعترف بالطبيعة شخصاً ذا حقوق و/أو ''شخصية'' قانونية محمية بموجب القانون.

٢١ - وبالمثل، نجحت المنظمات غير الحكومية ورابطات المجتمع المدني في توسيع نطاق جهودها للحصول على اعتراف قضائي بحقوق الطبيعة وعلى أحكام تحمي العالم الطبيعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي أدمجت حقوق الطبيعة في قوانينها بالفعل تُعمل هذه الحقوق عن طريق القرارات القضائية التي تحمي الطبيعة.

٢٢ - ولا تزال القوانين العرفية وقوانين الشعوب الأصلية تشكل نموذجاً لتوسيع نطاق القانون الوضعي الغربي تجاه احترام الطبيعة وحقوق الطبيعة. واتخذ عدد متزايد من فئات الشعوب الأصلية إجراءات رسمية

(٥) http://www.harmonywithnatureun.org/rightsOfNature.

من أجل تضمين قوانينهم الإدارية ما درجوا على الاعتقاد بأنه الحقيقة الأساسية للحياة وهو أن البشر جزء من العالم الطبيعي وعليهم أن يعيشوا في انسجام مع الطبيعة.

ألف – التشريعات الوطنية المعتمدة لمنح الطبيعة حقوقاً

٢٣ – في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أصدرت المحكمة العليا في بنغلاديش حكمها بشأن التماس ٢٠١٦ المقدم من مؤسسة حقوق الإنسان والسلام في بنغلاديش ضد التعدي غير القانوني على نهر توراغ. ومنح حكم المحكمة، استنادا إلى مبدأ الأمانة العامة، صفة الشخص الاعتباري للنهر، ودعا إلى الرفع الفوري لجميع المنشآت غير القانونية التي أقيمت على ضفتيه.

٢٤ – وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٩، اعتمدت المحكمة الاتحادية العليا في البرازيل منظوراً إيكولوجياً على أساس مبدأ كرامة الإنسان وأصدرت حكماً تاريخياً يعترف بالحيوانات غير البشرية بوصفها من ذوي الحقوق. وتناول الحكم الحاجة إلى تغيير النموذج الفكري القانوني الذي محوره الإنسان والاستعاضة عنه بفكر إحيائي المحور يعترف بالقيمة المتأصلة للطبيعة ويدافع عن الترابط القائم بين البشر والطبيعة.

٢٥ – وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اعتُرف بحقوق الطبيعة في القانون الأساسي لمدينة باودالهو، بولاية بيرنامبيوكو، في البرازيل. وشكل هذا القانون أساس الاعتراف بحقوق عين المياه الطبيعية في سان سيفيرينو راموس. وبمقتضى القانون المحلي رقم ٢٠١٨/٨٧٨، صار للمياه الطبيعية حق في الوجود والازدهار والتطور.

٢٦ – وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، اعترفت المحكمة العليا في ميدلين، كولومبيا، بأن نهر كاوكا وحوضه وروافده من ذوي الحقوق. ويعلن القرار أن للنهر حقوقاً في الحماية والحفظ والصيانة والإصلاح مثل الحقوق الممنوحة لنهر أتراتو في ٢٠١٦، وينص على إنشاء لجنة للأوصياء.

٢٧ – وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩، اعترفت المحكمة الإدارية لتوليما، كولومبيا، بحقوق الأنهار الثلاثة الخاضعة لولايتها، وهي كويبو، وكومبيما وكوكورا، بما في ذلك أحواضها وروافدها. وينص قرار المحكمة على أن تلك الأنهار كيانات بمفردها ولها حقوق في الحماية والحفظ والصيانة والإصلاح من جانب الولاية والمجتمعات المحلية، وأمرت بوقف فوري للتنقيب عن المعادن واستغلالها في أحواض هذه الأنهار.

٢٨ – وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩، اعترفت المحكمة المدنية البلدية في لابلاتا بحقوق نهر لا بلاتا في هويلا كولومبيا. وجاء القرار من دعوى قضائية رفعها السكان المحليون لمقاطعة إيل ريمولينو ضد شركة للخدمات أدى إهمالها لخزان تعفين إلى تلوث النهر. ويؤيد الحكم الصادر حق سكان إيل ريمولينو في بيئة صحية وحقوق النهر والنظام الإيكولوجي.

٢٩ – وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠١٨، اعترفت المحكمة في بوياكا، كولومبيا، بمنتزه بارامو في بيسبا على أنه من ذوي الحقوق. وجاء الاعتراف نتيجة دعوى قضائية رفعها السكان المحليون من ست بلديات ضد ترسيم حدود منتزه بارامو لأغراض إصدار تصاريح التعدين، دون تشاور مسبق، وعدم كفاية الحماية لمرتفعات باراموس وأهميتها في دورة المياه. وأمرت المحكمة وزارة البيئة بحماية ٠٠٠ ٤٥ هكتار التي تشكل مساحة منتزه البارامو.

٣٠ – وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، في إكوادور، طلبت شركة فنزويلية تسعى إلى إقامة معرض للدلافين في وجهة سياحية استعراضَ التماسها، الذي سبق لوزارة البيئة أن رفضته لدواعي قلق بشأن رفاه

الحيوانات. واستندت الوزارة إلى تشريعات البلد بشأن حقوق الطبيعة ورفضت الترخيص لمعرض الدلافين. وبعدما كانت حقوق الطبيعة في إكوادور تسري في السابق أساساً على مسائل التعدين، وحماية النظم الإيكولوجية والحقوق الجماعية للشعوب الأصلية، جاء تطبيقها في المجال البحري ليعلن اتجاها جديداً.

٣١ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وافق كونغرس ولاية كوليما، بالمكسيك، على تعديل الدستور السياسي لكوليما حيث نص على عدم علو أية مصالح اقتصادية أو سياسية على مصلحة الطبيعة وحقوقها. وعُدلت المادتان ٢ و ١٦ من الدستور المحلي قصد الاعتراف بأن الطبيعة، المكوَّنة من جميع نظمها الإيكولوجية وأنواعها ينبغي احترامها ككيان جماعي ذي حقوق وأن حمايتها وصيانتها وإنعاشها مسؤولية مشتركة بين القطاعات العام والخاص والاجتماعي. وقادت هذا الجهد المبذول عضوة الكونغرس بلانكا ليفيي رودريغيس بدعم قانوني من مركز قانون الأرض.

٣٢ - أما لجنة حقوق الإنسان المحلية في ولاية غيريرو، المكسيك، التي كان دستورها (٢٠١٤) أول كيان اتحادي يعترف بحقوق الطبيعة، فوافقت على تلقي الشكاوى المقدمة من المواطنين عن الانتهاكات المتعلقة بالاعتداء على الحيوانات، كما في حالة حديقة حيوانات زوتشيلبان.

٣٣ - وفي أوغندا، أقر البرلمان في ٧ آذار/مارس ٢٠١٩ بحقوق الطبيعة في قانون البيئة الوطني الذي اعتمده في ٢٠١٩. وتنص المادة ٤ على أن ''للطبيعة حقاً في الوجود، والبقاء، والصيانة وتجديد دوراتها الحيوية وهيكلها ووظائفها وعملياتها الآخذة في التطور''، وأن ''لأي شخص بموجب هذا القانون الحق في رفع دعوى أمام محكمة مختصة ضد أي انتهاك لحقوق الطبيعة''. وقادت منظمة المدافعين عن الموارد الطبيعية والتنمية هذه الجهود المبذولة، بدعم من مؤسسة غايا.

٣٤ - وفي الولايات المتحدة الأمريكية، صوت مجلس يوروك القبلي في كاليفورنيا يوم ٩ أيار/مايو ٢٠١٩ بالإجماع لصالح قرار ينشئ حقوق نهر كلاماث. وبموجب هذا القرار، تصبح قبيلة يوروك رابع قبيلة للأمريكيين الأصليين تعتمد حقوق الطبيعة في تشريعاتها.

٣٥ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، صوت الناخبون في توليدو، أوهايو، لفائدة شرعة حقوق بحيرة إيري، التي تضمن حق البحيرة ومستجمعات المياه المحيطة بها ''في الوجود والازدهار، والتطور بشكل طبيعي''.

٣٦ - وفي أواخر عام ٢٠١٨، سنت جماعة الأرض البيضاء لأوجيبوي، في مينيسوتا، قانونا يعترف رسميا بحقوق المانومين (''الأرز البري'') يفيد بأنه ''أصبح من الضروري توفير أساس قانوني لحماية الأرز البري وموارد المياه العذبة في إطار أطعمتنا الأساسية المحمية بمعاهدات من أجل الأجيال المقبلة''. ويؤكد القانون من جديد ما يربط الأنيشينابي بالأرز البري والمناظر الطبيعية المقدسة والقوانين التقليدية من علاقة ومسؤولية، ويعلن أن من غير القانوني لأي مؤسسة تجارية أو حكومة أن تنتهك حقوق المانومين.

٣٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، سلط مجلس مدينة سانتا مونيكا، بكاليفورنيا، الضوء على أهمية الاعتراف بحقوق الطبيعة بإصدار مرسوم حقوق الاستدامة في المدينة، الذي يعلن الحقوق الأساسية وغير القابلة للتصرف للمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية الطبيعية، في بداية شعبة جديدة لقانون البلديات تجمع كل القوانين البيئية العديدة للمدينة. وكرر مجلس المدينة أيضا اعترافه التشريعي بحقوق الطبيعة، عندما حظر آبار المياه الخاصة في آب/أغسطس ٢٠١٨.

٣٨ - وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، اعتمد مجلس أمناء بلدة كريستون، بولاية كولورادو، بالإجماع قرارا يعترف بحقوق الطبيعة.

باء - التشريعات الوطنية الجارية التي تمنح حقوق الطبيعة

٣٩ - في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، بشيلي، عُرض على مجلس الشيوخ ملتمس للمواطنين يرمي إلى إدراج حقوق أمنا الأرض في الدستور. وسيناقش مجلس الشيوخ تعديلات على الدستور في الأشهر المقبلة.

٤٠ - وفي أيار/مايو ٢٠١٩، أصدرت المحكمة العليا لإكوادور حكما بشأن قضية جريمة ضد الحياة البرية، فأمرت بمصادرة سفينة أوقفت وهي تنقل ٦ ٢٢٦ قرشاً. وقدمت هيئة التنسيق الإكوادورية للمنظمات المدافعة عن الطبيعة والبيئة، وهي منظمة غير حكومية، مذكرات كتابية تدافع فيها عن حقوق الطبيعة، وقد أُشير إليها في الحكم.

٤١ - وفي القضايا المتعلقة بحقوق الطبيعة في إكوادور، يكون دور أصدقاء المحكمة دوراً حاسماً، حيث يُسمح لجهات غير أطراف في القضية بالمشاركة بصفة ''أصدقاء المحكمة'' من خلال تقديم إحاطة بشأن مسائل هامة من قبيل مدى تأثير القرار المتخذ في الرفاه العام والبيئة. ومنذ عام ٢٠١٠، يعد المحامي البيئي هوغو إيتشيفيريا، من هيئة تنسيق المنظمات المدافعة عن الطبيعة والبيئة، مذكرات إحاطة في إطار أصدقاء المحكمة لتقديم الحجج القانونية المتخصصة في عدة قضايا بيئية مرفوعة في غالاباغوس، وهو موقع تراثي طبيعي عالمي شهير.

٤٢ - وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، أعلنت المحكمة الدستورية لإكوادور أنها ستنظر في المضمون القانوني لحقوق الطبيعة. ويصبح حكم المحكمة في حالات مختارة اجتهادا قضائياً ملزماً، حيث يقدم مضموناً موضوعياً للحقوق الدستورية. وهذه هي المرة الأولى التي استخدمت المحكمة فيها هذه السلطة فيما يتعلق بحقوق الطبيعة وأعلنت أنها ستنظر في المعايير والقيود المتعلقة باستغلال الموارد والآثار المترتبة على ذلك في الطبيعة.

٤٣ - ويتضمن المرصد القانوني الإكوادوري لحقوق الطبيعة[٦]، الذي أُطلق في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٩، تجميعا لكل القضايا الوطنية لحقوق الطبيعة، مما يتيح أداة شاملة، مكتملة بتحليل قانوني يقوم حصريا على البنود الدستورية لانطباق حقوق الطبيعة. وتظل إكوادور رائدة في الميدان، إذ احتفلت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد حقوق الطبيعة في دستور إكوادور.

٤٤ - وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وضع مجلس بلدة فروم قانوناً داخلياً لحقوق نهر فروم، لحماية النهر وروافده وحماية مَرج رودن ميدو لمنفعة أجيال الحاضر والمستقبل. وفي ٢٠١٩، وبعد أن حصلت بلدة فروم على الموافقة النهائية للمجلس، تنتظر البلدة رد الحكومة المركزية.

٤٥ - وفي الولايات المتحدة، عرض ريكوماني بيل غريندير من أُمة هو تشانك، في ويسكونسن، على المجلس العام لهو تشانك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ مقترح قرار بشأن حقوق الطبيعة بمساعدة صندوق الدفاع القانوني عن بيئة المجتمعات المحلية. وقرر المجلس التشريعي لهذه الأمة إحداث تعديل دستوري لحقوق الطبيعة، وسن قوانين داعمة قصد التصدي لدواعي القلق وتلبية مطالب الحماية الواردة في القرار المقترح.

(٦) انظر www.derechosdelanaturaleza.org.ec.

جيم – الاتجاهات السياساتية المتصلة بحقوق الطبيعة

٤٦ – في آب/أغسطس ٢٠١٨، دعت السيناتورة الأسترالية مهرين فاروقي، في أول خطاب لها تلقيه أمام مجلس الشيوخ الأسترالي، إلى اعتماد قوانين لحقوق الطبيعة، لا سيما للنظم الإيكولوجية الرمزية مثل الحاجز المرجاني العظيم، وحوض موراي – دارلنغ والحوض الأرتوازي العظيم.

٤٧ – وفي بلدية لينيك، في بلجيكا، تدخل مواطنون باسم الطبيعة بعد عملية إعادة هيكلة غير سليمة لأراض زراعية. فقدم المحامون طلبا للتدخل باسم ١٠٠ شجرة محمية في قضية المناخ البلجيكية، ووفقا للطلب، تعد حماية الأشجار من واجب السلطات الإقليمية. ولم يصدر الحكم النهائي بشأن التدخل بعد.

٤٨ – وفي ساو باولو، بالبرازيل، قُدم مقترح قانوني لحقوق الطبيعة إلى اللجنة المعنية بالدستور والعدالة والمواطنة. وحظي القانون بتقييم إيجابي من اللجنة الرئيسية، ومن المتوقع أن يحصل على مزيد من الدعم لتنفيذه في المستقبل في إطار النظام القانوني.

٤٩ – وفي بروماديهو، بالبرازيل، حيث تسبب انهيار سد لمخلفات التعدين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ في مأساة بشرية وإيكولوجية، تعمل منظمة أساليب دعم الممارسات البيئية والاجتماعية (Métodos de Apoio a Práticas Ambientais e Sociais) إلى جانب حركة تحالف ريو دوس (Aliança do Rio Doce) وغيرهما من جهات المجتمع المدني، على وضع خطط عمل متعلقة بالإنعاش البيئي والاجتماعي، بما في ذلك تعزيز حقوق الطبيعة وحقوق نهر باراوبيبا.

٥٠ – وبالتعاون مع الجامعة الكاثوليكية لبيرنامبوكو والجامعة الريفية الاتحادية لبرنامبوكو، في البرازيل، تعمل منظمة أساليب دعم الممارسات البيئية والاجتماعية، إلى جانب النائب دانييل كويلهو وعدة منظمات أخرى، على الحصول على اعتراف قانوني بحقوق نهر كابيباريبي.

٥١ – وفي ٢٠١٩، قامت المنظمة غير الحكومية ''مدافعون عن محيط بيندر''، في جزيرة بيندر، مقاطعة بريتيش كولومبيا، بكندا، بشراكة مع مركز قانون الأرض، باقتراح إعلان بشأن حقوق الحيتان القاتلة المقيمة في الجنوب، حيث دعت أمناء جزيرة بيندر إلى إصدار قرار يدعم الحقوق المتأصلة لهذه الحيتان.

٥٢ – وفي السلفادور، تعمل المنظمة غير الحكومية Sí por los Derechos de la Naturaleza (نعم لحقوق الطبيعة)، على مقترح مرسوم بلدي يقر بلاغونا الإيل إسبينو كياناً حياً ذا حقوق يقدَّم إلى المجلس البلدي في أهواتشابان.

٥٣ – وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، اعتمدت الجمعية التشريعية للسلفادور إعلانا يقر بأن ''الغابات كيانات حية''. وقامت منظمة نعم لحقوق الطبيعة ومركز قانون الأرض أيضا باقتراح إعلان لحقوق غابات السلفادور على الجمعية التشريعية.

٥٤ – وفي أوروبا، تدأب خمسة أحزاب سياسية على دعم حقوق الطبيعة والاعتراف بإبادة البيئة جريمةً، وستعرض هذه المفاهيم على البرلمان الأوروبي. وتنص معاهدة جديدة قدمها حزب الخضر الأوروبي على ''حقوق الطبيعة إلى جانب إجراءات لحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ، مع النص على أن ''لكل شخص الحق في مناخ مستقر وبيئة سليمة متوازنة''.

٥٥ - وصاغت مجموعة من المحامين الفرنسيين تدعم اللجنة الفرنسية للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ملتمساً لحقوق الطبيعة سينظر فيه المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة في ٢٠٢٠.

٥٦ - وفي إيطاليا، تعاونت المنظمة غير الحكومية حقوق الطبيعة مع بلدية سيفيتا كاستيانا لكي تعلن نفسها أول ''منطقة لحقوق الطبيعة'' من أجل إدماج مبادئ حقوق الطبيعة في هياكلها المتعلقة بالسياسات وصنع القرارات، ووضع خطة عمل للتنفيذ.

٥٧ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، في هولندا، أطلقت مبادرة الوصاية على الأرض مبادئ لاهاي من أجل إعلان عالمي بشأن المسؤوليات عن حقوق الإنسان والوصاية على الأرض، ومن ذلك حقوق الطبيعة.

٥٨ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تلقى أعضاء في برلمان هولندا ملتمساً من المجتمع المدني يدعو إلى الحق في الحياة البرية، وحقوق الأجيال المقبلة، والحق في التفاعل غير العنيف مع الحيوانات، والحق في أرض نظيفة، ويشمل هذا الأخير حقوق الطبيعة.

٥٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قدمت (قبائل) الإيوي المحلية في خليج هوكس، بنيوزيلندا، تقريراً إلى هيئة حكومية محلية تلتمس فيه الاعتراف بجبل تي ماتا بوصفه شخصا اعتباريا، مقترحة نموذجاً مماثلا لنموذج نهر وانغانوي، الذي مُنح الشخصية الاعتبارية في ٢٠١٦.

٦٠ - وفي نيجيريا، قامت مؤسسة نهر إثيوب الاستئمانية ومركز قانون الأرض وشركاء آخرون بصياغة قانون حقوق نهر إثيوب لعام ٢٠١٩ في محاولة لجعل نهر إثيوب أول نهر في أفريقيا يُعترف به كياناً حياً ذا حقوق قانونية. وعُرضت على البرلمان النيجيري تعليقات على قانون الموارد المائية الوطنية النيجيرية لعام ٢٠١٦ تدعو إلى إدماج حقوق الأنهار في القانون، وهي قيد الاستعراض حالياً.

٦١ - وفي السويد، قام عمدة بلدية فورشاغا، بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية حقوق أمنا الأرض، بالإعراب عن الاهتمام بمنح حقوق إلى منطقة من نهر كلارالفين توجد داخل مقاطعتها وضمن الولاية القضائية لمجلسها.

٦٢ - وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩، في حلقة دراسية عقدت في البرلمان السويدي بشأن الحقوق القانونية للطبيعة، قدم فرع السويد لمنظمة حقوق الطبيعة اقتراحا لتعديل الدستور مؤداه منح ''الطبيعة، بما في ذلك النظم الإيكولوجية والمجتمعات الطبيعية والأنواع، الحقَّ في الوجود بشكل طبيعي، والحق في الازدهار، وفي التجديد، والتطور والإصلاح؛ وحرية ممارسة هذه الحقوق، وإنفاذها والدفاع عنها''.

٦٣ - وفي مقاطعة بوليسا، بأوغندا، توجد جماعة بانغوغو بصدد توثيق قوانينها العرفية ونظم إدارتها الإيكولوجية المجتمعية التي تجسد حقوق الطبيعة. ورفقة المنظمتين غير الحكوميتين المحليتين، المعهد الأفريقي للثقافة والإيكولوجيا، ومنظمة المدافعين عن الموارد الطبيعية والتنمية، تسعى الجماعة إلى الحصول على اعتراف الحكومة بالمواقع الطبيعية المقدسة، بما في ذلك بحيرة ألبرت وعلى حمايتها لها.

٦٤ - وفي سانت لويس، بميسوري، الولايات المتحدة الأمريكية، تجري حملة شعبية من أجل اعتماد قرار سياسة عامة يعترف لمنابع كولد ووتر كريك وجميع المجاري المائية المترابطة الأخرى الموجودة داخل المنطقة بحقها في الوجود، وفي التجديد والازدهار. ويسعى القرار أيضا إلى الاعتراف بأن صحة مجتمعات سانت لويس المحلية ورفاهها جزء لا يتجزأ من رفاه بيئتها الطبيعية.

٦٥ - وفي الفترة من ١٦ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩، عقد مؤتمر أوان الخلق: اعتراف بالأمل من أجل الأرض - نداء ووبرتال، في ووبرتال، بألمانيا، باستضافة من الرابطة البروتستانتية للكنائس والبعثة، والكنيسة الإنجيلية في ألمانيا، والبعثة الإنجيلية المتحدة، ومعهد توفير الخبز للعالم ومجلس الكنائس العالمي (قبل انعقاد الجمعية الحادية عشرة المقبلة لمجلس الكنائس العالمي). ومن التوصيات والأهداف التي اعتمدت تعزيز ''عمليات الأمم المتحدة قصد إيجاد إطار قانوني لميثاق عالمي ملزم قانونا بشأن حقوق أمنا الأرض (كوتاشابامبا ٢٠١٠)، وهو نظام دولي لقانون الأرض، بهدف استكشاف الإمكانيات لإنشاء مجلس للأمم المتحدة معني بحقوق الطبيعة، فضلا عن الاعتراف بإبادة البيئة بوصفها جريمة جنائية في محكمة العدل الدولية''.

رابعا - التعليم المتمحور حول الأرض

٦٦ - خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى تموز/يوليه ٢٠١٩، واصل نظام التعليم بشقيه النظامي وغير النظامي تعزيز التعليم المتمحور حول الأرض، والدعوة إلى توسيع نطاق المناقشة بشأن حقوق الطبيعة وتدعيم التآزر والتعاون عبر منبر الأمم المتحدة للانسجام مع الطبيعة. واعتمدت عدة جامعات ومؤسسات أكاديمية مناهجها الدراسية المتعلقة بقانون الأرض، ونهج أمنا الأرض وحقوق الطبيعة، أو عززتها، وذلك من مستوى المدارس الثانوية إلى مستوى برامج الدراسات العليا والدكتوراه.

٦٧ - وثمة ترابط عميق بين التعليم والعمل المناخي والمجتمع المدني في إطار الاستجابة الجماعية. واستمرت زيادة تنويع أنشطة المشاركة العامة، التي تمثل هدفها المشترك في زيادة الوعي بهذه المسألة وفهمها. وهناك ثروة من المواد السمعية - البصرية والمكتوبة تجعل الطلاب والعلماء على اطلاع بالتطورات المطردة التي يشهدها النموذج القانوني.

ألف - التعليم النظامي

٦٨ - تواصل كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية التابعة لجامعة الساحل الوطنية في سانتا في، الأرجنتين، توسيع نطاق برامجها ودوراتها الدراسية على الإنترنت بشأن حقوق الطبيعة، وعُقد بعضها للمرة الثالثة والرابعة. ونظمت الدورة الدراسية الشتوية للجامعة حلقة دراسية بشأن ''تغير المناخ وحقوق الأمازون وأجيال المستقبل''.

٦٩ - وفي عام ٢٠١٦، أدخل التحالف الأسترالي لقانون الأرض أول دورة دراسية على المستوى الجامعي في أستراليا مخصصة لقانون الأرض، في كلية الحقوق بجامعة غريفيث. ومنذ ذلك الحين، تُعقد هذه الدورة كل عام، وستعقد مرة اخرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وفي أعقاب الاتجاه نحو تطوير الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، خُصصت منحتان دراسيتان على أساس التفرغ لنيل درجة الدكتوراه من جامعة نيو ساوث ويلز ليعكف الطلاب على إجراء بحوث في مجال حقوق الطبيعة، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١.

٧٠ - وتشترك كلية الحقوق والعدالة في جامعة ساوث كروس، أستراليا، مع برنامج الأمم المتحدة للانسجام مع الطبيعة، في تنظيم دورة دراسية بعنوان ''الفقه القانوني الإيكولوجي''.

٧١ - وفي بنغلاديش، تؤدي الكتب المدرسية المستخدمة في جميع المراحل التعليمية إلى توعية الأطفال بكيفية إسهام الأنشطة البشرية في تغير المناخ، وكيفية التصدي له. ومنذ عام ٢٠٠٩، تنفذ الحكومة بنجاح برنامج خدمة وطنية من أجل سكان يستشعرون أهمية المناخ ولإيجاد رواد أعمال ماهرين يقيمون مشاريع مراعية للبيئة، باستخدام الطاقة النظيفة والمتجددة، في إطار التحول نحو زيادة الانسجام مع الطبيعة.

٧٢ - وفي إطار برنامج نيل درجة الدكتوراه في القانون في جامعة ماريليا، ساو باولو، البرازيل، أُدرجت حقوق الطبيعة في فرع "نظريات التنمية" بغية إطلاق المناقشات والمقالات العلمية بالتعاون مع أساتذة وطلاب جامعة ماتو غروسو دو سول الاتحادية.

٧٣ - وبدأت كلية فاكولدادس دي كامبيناس، البرازيل، تنظيم دورة دراسية ضمن المنهج الدراسي الجامعي الرسمي في مجال العلاقات الدولية تتناول المواضيع المتصلة بجدول أعمال الأمم المتحدة. وخلال الفصل الدراسي الأول في عام ٢٠١٩، شارك الطلاب في دروس ومناقشات بشأن الانسجام مع الطبيعة واستكشفوا مفهوم الاقْتِصادِيّات والممارسات الإيكولوجية. وأعد الطلاب كتابا إلكترونيا عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يعزز ثقافة السلام والاتجاهات الحديثة المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة.

٧٤ - وفي عام ٢٠١٨، أقامت كلية دانتي أليغيري في ساو باولو، البرازيل، مشروعا متعدد التخصصات يتمحور حول الأرض (في علم الأحياء، والكيمياء، واللغة الإنكليزية، والجغرافيا، والتاريخ، والرياضيات، والفيزياء، واللغة البرتغالية، والتكنولوجيا). وعمل في المشروع حوالي ٣٠٠ طالب ومنسق ومعلم كان مصدر إلهامهم برنامج الأمم المتحدة للانسجام مع الطبيعة، واستخدموا نصوصا ومواد بث ونظموا مناقشات. وكان الغرض من المشروع تأطير الموضوع، وظهرت نتائجه الإيجابية في الحصيلة النهائية التي تمثلت في حلول ابتكرها الطلاب للمشاكل الحضرية في البرازيل.

٧٥ - وفي بوليفيا، يجمع برنامج التعليم الرامي إلى إزالة آثار الاستعمار عن طريق التعددية الثقافية بين المعرفة المحلية وحكمة الشعوب الأصلية والمعارف العلمية الغربية الحديثة، مع الاعتراف بما لكل منها من إسهامات ونقاط قوة. وقد طوّر هذا البرنامج الدولي في سبعة من بلدان أمريكا اللاتينية وكذلك في كل من زمبابوي، وسري لانكا، وغانا، والهند، عن طريق برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبرنامج دعم ومقارنة التنمية المحلية (COMPAS).

٧٦ - وتواصل بوليفيا كذلك تصفية آثار الاستعمار عن طريق نشر التعددية الثقافية في جميع الجامعات الحكومية. وقادت جامعة سان سيمون الكبرى وجامعة سان أندريس الكبرى هذه الجهود، بدعم من الوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي. وتم تدريب حوالي ٢٨٤ طالبا على المستوى التقني و ٢٤٧ طالباً على مستوى الدراسات الجامعية والدراسات العليا. وشاركوا في إطلاع الحكومات المحلية على النتائج من أجل تحسين عمليات صنع القرارات المتعلقة بتغير المناخ.

٧٧ - وفي عام ١٩٩١، قدمت المحكمة العليا في الهند توجيهات بشأن التثقيف البيئي، وأصدرت توجيهات إلى المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء البلد في عام ٢٠٠٣. ونتج عن ذلك تقديم التعليم الإلزامي في مجال البيئة وتغير المناخ إلى أكثر من ٣٠٠ مليون طالب في ١,٣ مليون مدرسة وأكثر من ٦٠٠ جامعة. وخلال فترة ١٦ عاماً، تمكن أكثر من ١٥ مليون طالب من زيارة معرض قطار العلوم السريع الخاص بالعمل المناخي، وهو معرض متحرك مبتكر مركب على قطار يتألف من ١٦ عربة قطار.

٧٨ - وفي هولندا، أطلق مختبر أجيال المستقبل، بالتعاون مع جامعة نينرود للأعمال، مشروع بحث عن الشخصية القانونية لبحر وادن في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى نهاية عام ٢٠١٩.

٧٩ - وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٩، في جمهورية كوريا، واصلت مؤسسة "الناس من أجل الأرض" سلسلة محاضراتها الفصلية عن قانون الأرض، "من الألف إلى الياء: كل شيء عن قانون الأرض" بالشراكة مع مركز شركاء القانون الواحد للخدمات المجانية. وهذه السلسلة من المحاضرات بمثابة برنامج تدريب للموظفين القضائيين والمحامين وطلاب القانون، اعتمدته نقابة المحامين الكورية، ويؤدي دورا هاما في تحويل نظم الحوكمة. وتشمل مواضيع المحاضرات القانون الدستوري والاقتصادي من منظور قانون الأرض وأهميته واتجاهه.

٨٠ - وفي نيوزيلندا، واصلت جامعة كانتربيري توسيع نطاق محتوى الدورة الدراسية في مجال قانون الأرض وحقوق الطبيعة، ولا سيما فيما يتعلق بقانون الموارد الطبيعية، في تموز/يوليه ٢٠١٩، والقانون المقارن، في آذار/مارس ٢٠١٩.

٨١ - وفي نيجيريا، تعكف كلية الحقوق، جامعة بنن، على إدماج مواضيع تتعلق بحقوق الطبيعة في الدراسات الجامعية والعليا في مجال القانون البيئي الدولي خلال عام ٢٠١٩.

٨٢ - وفي إسبانيا، وسّعت جامعة فالنسيا نطاق الدراسات لنيل درجة الماجستير في القانون الدستوري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بغية تضمينها دراسة اعتماد حقوق الطبيعة والمبادئ الدستورية الجديدة في أمريكا اللاتينية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٩، أدرجت جامعة كاستيا لامانشا، في دورتها الدراسية المتخصصة عن العدالة الدستورية وتفسير وتطبيق الدستور، وحدة دراسية بعنوان "الحقوق البيئية وحقوق الطبيعة"، في إطار مشروع إيراسموس (+) الأوروبي (الانضمام) ويتضمن مواضيع ذات صلة بالسلام والطبيعة والتفاعل الثقافي.

باء - التعليم غير النظامي والمشاركة العامة

٨٣ - أنشأ التحالف الأسترالي لقانون الأرض محكمة الشعوب الأسترالية بشأن حقوق الطبيعة والمجتمعات المحلية، حيث استمع فريق من الخبراء إلى قضايا عرضها مواطنون ومحامون عن الأرض بشأن مسائل تتعلق بتدمير النظم الإيكولوجية في أستراليا.

٨٤ - وتشهد بلجيكا تزايد الاهتمام بهذا الشأن، حيث نُشرت عدة مقالات رأي في الصحف الوطنية تدعو إلى التحول نحو الاعتراف الصريح بحقوق الطبيعة، وانعكس هذا الموضوع في المصنفات القانونية لمؤلفين مثل هندريك شوكينس.

٨٥ - وتوصل مجلس القضاء الاتحادي في البرازيل وجامعات سييرا، وسانتا كاتارينا، وغوياس الاتحادية، إلى اتفاق للتعاون التقني من أجل دعم برنامج الأمم المتحدة للانسجام مع الطبيعة. ويهدف الاتفاق إلى إقامة شراكات دولية في مجال البحث والتدريس والنشر، بغية تعزيز المبادرات العالمية المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة.

٨٦ - وبمناسبة الاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، نُظم على هامش الاحتفال حوارٌ بشأن الانسجام مع الطبيعة، في مقر المحكمة الاتحادية العليا في برازيليا، ترأسه الوزير

إدسون فاشين. ونظم مجلس القضاء الاتحادي في البرازيل هذا الحوار لقضاة النظام القضائي في البرازيل بشأن الدور الذي ينبغي أن تضطلع به المحاكم الدستورية في إطار التحول نحو الانسجام مع الطبيعة[٧].

٨٧ - وفي عام ٢٠١٩، اقترحت جامعة فارياس بريتو، فورتاليزا، البرازيل، إدراج حقوق الطبيعة في منهج دراسة القانون الدستوري البيئي، ودعم برنامج الأمم المتحدة للانسجام بتوفير مواد سمعية وبصرية.

٨٨ - ويرمي عضو مجلس مدينة ساو باولو، البرازيل، كايو ميراندا، بالتعاون مع منظمة أساليب دعم الممارسات البيئية والاجتماعية (Métodos de Apoio a Práticas Ambientais e Sociais)، إلى إدخال برنامج للتثقيف الإيكولوجي في المدارس العامة أطلق عليه "سفراء الطبيعة"، مع التركيز على قانون الأرض. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، سيعرض مشاركون شباب نتائج المشروع خلال اجتماع سنوي تعقده المنظمة الدولية للترويج للعلوم في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٨٩ - وخلال الفترة من ٥ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، ستستضيف جامعة فاكولدادس كامبيناس دورتها السادسة بشأن نموذج الأمم المتحدة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للانسجام مع الطبيعة، والاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة ونموذجه الدولي للأمم المتحدة. وسيناقش طلاب المدارس الثانوية والجامعات موضوع الانسجام مع الطبيعة. ويسعى نموذج الأمم المتحدة لجامعة فاكولدادس كامبيناس إلى إذكاء الوعي بين الطلاب في أمريكا اللاتينية، ليتمكنوا بحلول عام ٢٠٣٠ من الاضطلاع بأدوار قيادية في مجال تشجيع أنماط العيش في انسجام مع الطبيعة داخل مجتمعاتهم المحلية.

٩٠ - وخلال الفصل الأول من عام ٢٠١٩، شكلت جامعة فاكولدادس دي كامبيناس فريق دراسة يُعنى بمسألة الانسجام مع الطبيعة بغية الوصول إلى فهم مغزى العيش في انسجام مع الطبيعة والنهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعد المشاركون موجزا بالاستناد إلى المناقشة، وشاركوا في أنشطة لتوعية طلاب المدارس الثانوية وتفاعلوا عبر الإنترنت مع خبراء من شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة. وستشكل الجامعة فريق دراسة ثان في خريف عام ٢٠١٩.

٩١ - وفي جامعة ماكغيل، مونتريال، كندا، قدمت شراكة ''الاقتصاديات وعصر التأثير البشري'' و ''قيادة مشروع العلاقة بين البشر والأرض Ecozoic project'' الرعاية المشتركة لسلسلة حلقات دراسية شبكية شهرية بشأن القانون الإيكولوجي والحوكمة، بالتعاون مع رابطة القانون البيئي والحوكمة ومنظمات أخرى. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، عقدت الجمعية الكندية للاقتصاد الإيكولوجي مؤتمرها الذي يعقد كل عامين في واترلو، أونتاريو، بشأن موضوع ''الانخراط في اقتصادات التغيير''. وتضمن المؤتمر جلسة خاصة بعنوان ''القانون الإيكولوجي: المواضيع الرئيسية والتطورات''.

٩٢ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، بدأت نائبة وزير البيئة في كوستاريكا مشاورات مع مؤسسة غايا من أجل تنفيذ مشروع مسار سلام وعافية أمنا الأرض السياحي في النظام الوطني لحفظ البيئة، الذي يتضمن ٣٢ منتزها وطنيا وعشرات المحميات. والهدف من المشروع هو تقديم التثقيف في مجال تغير المناخ وحقوق الطبيعة للزوار، والتشجيع على التوقيع على اتفاق سلام وعافية أمنا الأرض.

٩٣ - وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وهو اليوم الدولي لليوغا، دشنت جامعة كوستاريكا برنامجا تعليميا عن الانسجام مع الطبيعة من أجل تعزيز قانون الأرض، ومبادئ إعلان التطوير الواعي لأمنا

(٧) www.harmonywithnatureun.org/dialogues.

الأرض، وتحمل المسؤولية الشخصية في التصدي لتغير المناخ، مما يساهم بدوره في تحقيق اتفاق سلام وعافية أمنا الأرض.

٩٤ - وفي الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عُقد أول مؤتمر دولي بشأن سياحة منتجعات الينابيع المعدنية والتعافي، في لا فورتونا، كوستاريكا. ووقع المشاركون على بيان سياحة التعافي المراعية لأمنا الأرض، وطلبوا إلى السلطات وضع نموذج لسياحة التعافي يعزز قانون الأرض على أساس مفهوم التوازن شامل. واستضافت كوستاريكا كذلك الاجتماع الدولي السادس للمجلس الوطني البرازيلي المعني بالبحوث ودورات الدراسات العليا في مجال القانون بالاشتراك مع الجامعة الوطنية في كوستاريكا، مع التركيز على حقوق الإنسان، والمبادئ الدستورية والديمقراطية، والاستدامة وحقوق الطبيعة.

٩٥ - وفي شيلي، جرت استضافة عدة مناسبات تركز على حقوق الطبيعة. وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩، نظم مركز الدراسات وجماليات أمريكا اللاتينية في جامعة شيلي، وبلدية فالباريسو، والحركة الشيلية لحقوق أمنا الأرض، مؤتمرا بشأن حقوق الطبيعة، في فالبارايسو. وفي ألتو أوسبيسيو، تاراباكا، تم في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩ افتتاح منتجع إيكولوجي، وهو نموذج قابل للتكرار في شكل حديقة حضرية صممت من مواد قابلة لإعادة التدوير في محاولة للتشديد على الضرورة الملحة لإعمال حقوق الطبيعة في المنطقة، ونظمت هذه المناسبة بلدية ألتو هوسبيسيو، ومنظمة الأيادي الخضراء وجمعية نساء الصحراء. وفي لا أوايكا، عُقد مجلس الرؤى، الذي ركز على إنشاء حركات تعنى بحقوق الطبيعة في شمال شيلي.

٩٦ - وفي أواشان، السلفادور، استضافت منظمة ''نعم لحقوق الطبيعة'' حوارا في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ تحت عنوان ''حوار بشأن حقوق الحراجة وقانون الأرض'' في إطار اليوم العالمي للبيئة. ودُعي أكثر من مائتي طالب من المنطقة إلى المشاركة، من أجل التشجيع على المشاركة في المستقبل والتثقيف بحقوق الطبيعة.

٩٧ - وفي آذار/مارس ٢٠١٩، عُرض اقتراح على البابا فرانسيس في الفاتيكان بشأن التعاون في مجال التثقيف من قبل منظمة ''معهد كازا كوموم'' (Instituto Casa Comum) من مختلف بلدان وثقافات أمريكا اللاتينية. وبموجب ميثاق باتشاماما، أو أمنا الأرض، اعتُرف بأن الأرض كائن يستوجب الرعاية واحترام كرامته كصاحب حقوق، وذلك أحد المحاور الرئيسية للتعاون.

٩٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، قدمت رابطة القانون البيئي والحوكمة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وفريق الأخلاقيات المتخصص التابع للجنة العالمية المعنية بالقانون البيئي، مجموعة عروض بشأن المبادئ الأساسية للانسجام مع الطبيعة، وذلك خلال اللقاء السابع والعشرين للفريق العالمي المعني بالسلامة الإيكولوجية، في جامعة تريبستي. وهذا الفريق متعدد التخصصات ويسعى إلى تعزيز السلامة الإيكولوجية، وديمقراطية الأرض وقانون الأرض، بوصفها المكونات الجوهرية للحوكمة في مجال العيش في انسجام مع الطبيعة.

٩٩ - وفي عام ٢٠١٩، أبرم مركز قانون الأرض، مع ائتلاف من كبار الأكاديميين والممارسين في ميدان القانون البيئي، عقدا مع مؤسسة والتر كلوور لنشر كتاب لكلية الحقوق بعنوان ''قانون الأرض''. وسيغطي الكتاب مواضيع تتعلق بحقوق الطبيعة والحركات ذات الصلة، بما في ذلك حقوق الحيوانات، والحقوق البيئية للبشر، ومبدأ حفظ الأمانة العامة.

١٠٠ - وفي فرنسا، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أطلقت شركة ''الصباح الأزرق'' غير الربحية نداء عالميا من أجل وضع إعلان عالمي لحقوق الأشجار، وصياغة إعلان واتفاقية دولية بشأن حقوق

الأشجار. وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، عرض الإعلان على الجمعية الوطنية الفرنسية خلال ندوة بشأن الحفاظ على الأشجار ذات الأهمية الخاصة، وأُطلقت حملة توقيعات على شبكة الإنترنت في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٩.

١٠١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عقدت الجامعة الشرقية في نابولي، إيطاليا، مؤتمرا دوليا تحت بعنوان ''الطبيعة من ذوي الحقوق؟ السيادة، والمسؤولية القانونية، والنزاعات الاجتماعية''، وقد ركز على المقارنة بين الحركات المعنية بحقوق الطبيعة، وضمانات الحماية الدستورية والنهج المحلية إزاء حقوق الطبيعة والحيوان في الاتحاد الأوروبي والأمريكتين.

١٠٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، استضافت كلية القانون في جامعة كوينز في بلفاست، أيرلندا، حدثاً مشتركاً بين أصدقاء الأرض في أيرلندا الشمالية وصندوق الدفاع القانوني عن بيئة المجتمعات المحلية، بغية النظر في فرص تطوير نُهُج حقوق الطبيعة في أيرلندا الشمالية وعلى نطاق المملكة المتحدة.

١٠٣ - وبدأ الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة استعداداته في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ للمؤتمر المزمع عقده في عام ٢٠٢٠ في مرسيليا، فرنسا. وقدم فريق الأخلاقيات المتخصص التابع للجنة العالمية المعنية بالقانون البيئي، بالتعاون مع لجنة فرنسا في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، وبدعم من ١٣ من المنظمات الأعضاء، اقتراحا تأسيسيا لمؤتمر عام ٢٠٢٠ يقوم على قانون للأرض يُسترشد به المؤتمر في التخطيط على جميع المستويات. وسيكون من ضمن المواضيع الرئيسية ''دعم الحقوق، وضمان الحوكمة الفعالة والمنصفة''، بما في ذلك، في جملة أمور، الالتزام بحماية الطبيعة.

١٠٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، عقدت أكاديمية القانون البيئي التابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ندوتها السنوية في جامعة ستراثكلايد في اسكتلندا. وقدم أعضاء اللجنة العالمية المعنية بالقانون البيئي ٦٠ عرضا ناقشت جملة أمور منها حقوق الطبيعة.

١٠٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، في شرم الشيخ، مصر، ناقش حوار العلوم والسياسات بين العلم والسياسة والمجتمع المدني دور إطار التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي لعام ٢٠٢٠ ''نحو العيش في انسجام مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٥٠''. وكان من بين المشاركين اللجنة المعنية بإدارة النظم الإيكولوجية التابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، والاتحاد الدولي للعلوم البيولوجية، والمفوضية الأوروبية، وهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات المعنية بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التابعة للاتحاد الأوروبي، ومعهد البلدان الأمريكية لبحوث التغير العالمي، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.

١٠٦ - وعملت منظمة حقوق الطبيعة في رومانيا ومنظمة باتشاماما رومانيا على تعزيز قانون الأرض ومفهوم حقوق الطبيعة في عدد من المدارس والكليات والجامعات، بما في ذلك جامعة بوخارست للدراسات الاقتصادية، وكلية كلينسيني الرياضية، وكلية أفرام إيانكو الوطنية.

١٠٧ - وتتعاون منظمة حقوق الطبيعة في تنزانيا مع ست من مقاطعات منطقة كاجيرا لتقديم التثقيف البيئي في المدارس المحلية، والذي يشمل تدريب المدرسين والسكان المحليين بشأن كيفية العيش في انسجام مع الطبيعة.

١٠٨ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، استضافت كلية القانون في جامعة كانتربيري حلقة عمل بحثية بشأن حقوق الشعوب الأصلية في المياه بموجب القانون المقارن، بدعم من مؤسسة نيوزيلندا للقانون. وناقش خبراء عالميون حقوق الشعوب الأصلية في المياه ودور الحقوق القانونية فيما يتعلق بالأنهار.

١٠٩ - وبدأت مؤسسات مثل الحفاظ على الأنهار النيجيرية، ومؤسسة اتحاد نهر إثيوب، والشركة المحدودة للرعاية البيئية الدائمة، حملة وطنية بشأن قانون الأرض من أجل إذكاء الوعي وإيجاد الدعم لحقوق الطبيعة في نيجيريا. وستطلق في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٢٠ جلسة تحاور وطنية بشأن الانسجام مع الطبيعة.

١١٠ - وفي جمهورية كوريا، عقدت مؤسسة ''الناس من أجل الأرض'' مؤتمرها الدولي الأول لثقافة العلاقة بين البشر والأرض، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وقد تناول موضوع ''التحول الإيكولوجي في شبه الجزيرة الكورية وفي شرق آسيا''، بمشاركة ١٥٠ من الخبراء الوطنيين والدوليين. وتناول المؤتمر الجهود الحالية المبذولة في حماية البيئة العالمية، والاقتصاد الاجتماعي والمدن المستدامة؛ وسعى إلى ربط التغييرات في شبه الجزيرة الكورية وفي الصين واليابان بقيم وممارسات الحضارة الإيكولوجية. وتضمن المؤتمر جلسات تناولت ''جهودنا من أجل التحول النظمي للحضارة''، و ''البحث عن نظم إيكولوجية اقتصادية بديلة''، و ''المهام المستقبلية للثقافة الإيكولوجية والتثقيف المستمر''.

١١١ - وستعقد مؤسسة ''الناس من أجل الأرض'' المؤتمر الدولي الثاني لثقافة العلاقة بين البشر والأرض في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، في شنشيون، مقاطعة غانغوان. وسيكون موضوع المؤتمر: ''استعادة العدالة للأرض ودور شرق آسيا''، وستشمل مواضيع الجلسات الرئيسية ''الانسجام مع الأرض، حوار بشأن المستقبل''، و ''أهداف الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة، ونشر قانون الأرض على الصعيد الدولي''، و ''حقوق الطبيعة ومستقبل المنطقة المنزوعة السلاح'' والتحول إلى نموذج جديد مستدام.

١١٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أبرمت أمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، ومعهد البحوث لأغراض التنمية، والمركز الدولي للقانون البيئي المقارن، اتفاقية إقليمية بشأن حقوق المحيط الهادئ، وشكل ذلك البداية لإجراء دراسات ستستخدم في صياغة قرار الاعتراف بالمحيط الهادئ ككيان قانوني لديه حقوق، ومن المزمع اعتماد الاتفاقية في عام ٢٠٢٠.

١١٣ - وفي الفلبين، تعمل المنظمة الأسقفية للتعاون الإنمائي مع الأمانة الوطنية للعمل الاجتماعي/مؤسسة كاريتاس الفلبين، فرع التنمية والدعوة لمؤتمر الأساقفة الكاثوليك في الفلبين، على صياغة تشريعات للاعتراف قانوناً بالحقوق المشروعة لأمنا الطبيعة.

١١٤ - وفي عام ٢٠١٩، عكف باحثون من جامعة أوفييدو، إسبانيا، على نشر معلومات تتعلق بالانسجام مع الطبيعة، وطلبوا تضمين يومية العلوم بياناً بشأن الاعتراف بحقوق الطبيعة.

١١٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، نظم مركز تاراغونا لدراسات القانون البيئي في جامعة روفيرا إي فيرخيلي، في تاراغونا، إسبانيا، حلقة دراسية بشأن حقوق الطبيعة بالتعاون مع جامعة هيروشيما، واستضاف في حزيران/يونيه ٢٠١٩ ندوة تاراغونا الرابعة بشأن القانون البيئي الدولي، وهي منتدى لعرض ومناقشة البحوث والأعمال الجارية بشأن الاعتراف بالطبيعة باعتبارها من ذوي الحقوق.

١١٦ - وعقد في السويد يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو ٢٠١٩ المؤتمر الدولي الثاني لحقوق الأرض المتعلق بحقوق الطبيعة. وجرى إنشاء هيئة تحكيم لبحيرة فاتيرن، وهي ثاني أكبر بحيرة للمياه العذبة في السويد. واعتمد المؤتمر إعلانا بشأن حقوق بحيرة فاتيرن وأطلق المركز الأوروبي للتحالف العالمي لحقوق الطبيعة من أجل تنسيق حملات اعتماد القوانين المتعلقة بحقوق الطبيعة في جميع أنحاء القارة.

١١٧ - وفي سويسرا، أطلقت منظمة حقوق أمنا الأرض غير الحكومية حملة لجمع التوقيعات في تموز/يوليه ٢٠١٨ لتشجيع الأمم المتحدة على المشاركة في الصياغة الرسمية للإعلان العالمي لحقوق أمنا الأرض. وحتى أيار/مايو ٢٠١٩، جمعت الحملة ما يزيد على ٠٠٠ ٢٦٠ توقيع وتهدف إلى الوصول إلى مليون توقيع بحلول عام ٢٠٢٠. وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قامت منظمة حقوق أمنا الأرض والمنظمة الدولية للترويج للعلوم بتنظيم أول مسيرة من أجل وضع إعلان لحقوق أمنا الأرض إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

١١٨ - وعقدت المنظمة الدولية للترويج للعلوم مؤتمرها الدولي السنوي السابع في جنيف بشأن حقوق الطبيعة في الفترة من ١٠ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والذي جمع أكثر من ٣٠ متحدثا من شبكات عاملة في مجال المبادرات المتعلقة بحقوق الطبيعة. وسيُعقد المؤتمر القادم يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

١١٩ - كما نظمت المنظمة الدولية للترويج للعلوم عدة مخيمات صيفية للعلوم أطلق عليها اجتماعات التميز، بهدف تدريب وتمرين الشباب في مشاريع بحوث حقيقية تتعلق بحقوق الطبيعة. والهدف من هذا البرنامج هو تمكين الأفراد من تحمل المسؤولية عن أمنا الأرض.

١٢٠ - وفي هولندا، في حزيران/يونيه ٢٠١٨، أنشأ ''برلمان الأشياء'' سفارة بحر الشمال كمشروع حضاري لاستكشاف الشخصية القانونية للبحر. وفي تموز/يوليه ٢٠١٩، ستستضيف سفارة بحر الشمال سلسلة محاضرات لمناقشة الحق في المياه النظيفة، وحقوق النظام الإيكولوجي لبحر وادن والشخصية القانونية للمياه.

١٢١ - وفي أوغندا، صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ التقرير المعنون ''الاعتراف بحقوق أمنا الأرض: ترسيخ قانون الأرض في أوغندا''، في إطار استراتيجية لبناء قدرات المحامين والجهاز القضائي، واشتمل على إرشادات بشأن النظر في حقوق الطبيعة أمام المحاكم الأوغندية.

١٢٢ - وفي المملكة المتحدة، احتفلت مؤسسة غايا في حزيران/يونيه ٢٠١٩ بمرور عشر سنوات على وفاة توماس بيري، المعروف بـ ''مؤسس فقه الأرض''. وجرى ''تبسيط فقه الأرض'' ونشره في أوساط الجمهور على نطاق عالمي بالتعاون مع الحركة الأفريقية لفقه الأرض، وعبر وسائط التواصل الاجتماعي، والصحف والمقابلات التلفزيونية، وشبكة الإنترنت، واللقاءات التفاعلية.

١٢٣ - وقد زاد انتشار وعدد قراء مجلة ''The Ecological Citizen''، وهي مجلة دولية لاستعراض الأقران مسجلة في المملكة المتحدة. وهي تركز بوضوح على قضايا الأرض وتغطي مواضيع من قبيل فقه الأرض، والقانون المتمحور حول الأرض، وحقوق الطبيعة وأمنا الأرض.

١٢٤ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، استضافت مؤسسة فيندهورن في المملكة المتحدة، بالتعاون مع منظمة حقوق الطبيعة ومنظمات أخرى، مؤتمرا عن ''تغير المناخ والوعي'' شارك فيه متحدثون لهم صيت عالمي في مجالات فقه الأرض، وحكمة الشعوب الأصلية وحقوق الطبيعة.

١٢٥ - وفي الولايات المتحدة، تنفذ جامعتا أوريغون وكوستال كارولينا مشروع مسح يهدف إلى إقامة شبكات مؤقتة معنية بحقوق الطبيعة وجمع المعلومات عن سمات العاملين من الأفراد والمنظمات في مجال حقوق الطبيعة. وهذا المشروع، الذي يقوده كريغ مارتن وباميلا مارتن سيعمل على تعزيز الشبكات وتوليد بيانات عالمية بشأن المنظمات العاملة في مجال حقوق الطبيعة.

١٢٦ - وتقوم جماعة أوجيبوي في محمية وايت إيرث، في مينيسوتا، بتركيز المبادرات التثقيفية على موضوع الانسجام مع الطبيعة من خلال التعلم المرئي والتدريب العملي على جمع الأرز البري وتجهيزه بالطرق التقليدية. والهدف من ذلك هو استخدام التثقيف في مجال الأمن الغذائي وتغير المناخ كمدخل إلى استعادة الانسجام مع الطبيعة.

١٢٧ - وفي ربيع عام ٢٠٢٠، سيشهد مقر الأمم المتحدة مشاركة مجلس الشعوب العالمي لنصرة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للانسجام مع الطبيعة في افتتاح معرض قائم على الأداء بشأن الاحترار العالمي أعده ليما سي باكيمار[(١)].

١٢٨ - وقد وسّع الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة نطاق دمج الانسجام مع الطبيعة في برنامجه الخاص بنموذج الأمم المتحدة عن طريق تضمينه عملية محاكاة وإقامة شراكة مع المنظمة الدولية للترويج للعلوم، وسيؤدي ذلك إلى تنظيم لقاء يجمع بين طلاب من المدارس الثانوية (شباط/فبراير ٢٠١٩) ومن الجامعات (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩) من أجل إجراء مناقشة تتناول القرارات المتعلقة بموضوع الانسجام مع الطبيعة بهدف التوصل إلى توافق في الآراء.

خامساً - استنتاجات

١٢٩ - خلال العقد الماضي، شكل فقه الأرض الحركة القانونية الأسرع تطوراً في القرن الحادي والعشرين. والنتيجة الأهم فيما يخص الاعتراف بالترابط الإنساني وعدم قابليته للانفصام عن بقية العالم تمثلت في إضفاء الشخصية القانونية على العالم غير الإنساني، حيث اعتمد عدد من الولايات القضائية أحكاماً دستورية، ومبادرات تشريعية و/أو قرارات قضائية تعترف بالحقوق الأصيلة للأرض.

١٣٠ - وأصبحت إعادة تعريف التثقيف القانوني والنظرية القانونية أمرا محوريا في تطوير نهج يركز على الأرض، ويتجلى ذلك في التطور السريع للمناهج التربوية في الكليات والجامعات في جميع أنحاء العالم، إما عن طريق التعليم الرسمي المتعلق بهذا الموضوع أو تعريض الطلاب للموضوع في سياقات غير رسمية مثل المجموعات الدراسية وحلقات العمل والحلقات الدراسية والمؤتمرات.

١٣١ - إن الصلات القائمة بين التعليم والعمل المناخي والمجتمع المدني متشابكة بعمق في عملية الاستجابة الجماعية لضرورة التحول إلى نموذج يركز على الأرض. وتشترك مختلف النهج القانونية بجميع أشكالها في رفض مركزية الإنسان، واعتبار أن وجوده يسمو ويخرج عن شبكة العلاقات التي تحدد الكون المحيط.

١٣٢ - وعلاوة على ذلك، شرعت العديد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تنظيم حملات وصياغة إعلانات بشأن حقوق الطبيعة، داعية الأمم المتحدة إلى المشاركة في صياغة إعلان عالمي لحقوق أمنا الأرض، مما يعكس الالتزام العالمي المتزايد بحماية الأرض والأجيال القادمة بجميع أنواعها.

١٣٣ - إن النموذج المتمحور حول الأرض الذي يسترشد بأقدم تقاليد الفقه القانوني للجنس البشري تعددي بطبيعته. ويعتمد الانسجام مع الطبيعة على احترام وحمايته وتعزيز التنوع فيما يتعلق بالنظم الإيكولوجية والأراضي والمناطق البحرية والثقافات والتقاليد. ويدعو الانسجام مع الطبيعة إلى فهم عميق لمختلف الأساليب المتصورة لهذه الحياة - لا يقتصر الأمر على الحياة البشرية، بل يشمل كل أشكال الحياة.

سادسا - توصيات

١٣٤ - اعترفت الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمجتمع الدولي والعلمي، والزعماء الروحيون، وزعماء المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، وأصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم، بالتأثير الضار للأنشطة البشرية على نظام الأرض. وتتزايد الدعوات إلى إصدار إعلان عالمي بشأن حقوق أمنا الأرض، في ظل التنبؤات المخيفة بشأن ما يشكله تغير المناخ من تهديد وجودي لجميع أنواع الحياة على الأرض وسرعة تدهور النظم الإيكولوجية لعالم الطبيعة. وتلتزم الأمم المتحدة بأن تظل على اطلاع بالتحولات والإجراءات الأخيرة والمقبلة في مجالات القانون والسياسات والتعليم والمشاركة العامة فيما يتعلق بالتحول إلى نموذج عادل يركز على الأرض. ولذلك قد ترغب الدول الأعضاء في النظر في التوصيات التالية:

(أ) الدخول في حوار رسمي بين الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشأن صياغة إعلان عالمي بشأن حقوق أمنا الأرض يعكس الالتزام العالمي المتزايد ويدعو إلى حماية الأرض وأجيال المستقبل من جميع الأنواع. وسيوفر مثل هذا الإعلان العالمي بوصلة أخلاقية دولية لتوجيه الإنسانية نحو فهم أفضل للحياة في انسجام مع الطبيعة. إن اعتماد تشريعات مستمدة من قانون الأرض على نطاق عالمي من شأنه أن يشكل إطارا لهذا الحوار، الذي يمكن مواصلة دعمه عن طريق الموقع الشبكي للانسجام مع الطبيعة.

(ب) التشجيع على توسيع نطاق شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة، والمكونة من ممارسين خبراء وأكاديميين ومفكرين، من أجل مواصلة النهوض بتنفيذ العيش المستدام في انسجام مع الطبيعة من خلال مواصلة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.